



نقد الأصول التاريخية *

إثبات صحتها

تمهيد في أهمية النقد ومراحله - التزييف والانتحال - أمثلة : مجموعة سليم العربي - كتابات عن سردينيا - ملحق مذكرات باي - مراسلات ماري أنطوانيت - مشكلة البراق .

عرفنا أن التاريخ يُدرس بواسطة الأصول التاريخية كالوثائق بما تشمله - في المعنى الأعم - من آثار الإنسان ومخلفاته . ويمكن أن تُعرف أشياء عن حوادث التاريخ من طريقتين : طريق مباشر بملاحظة الحوادث في أثناء وقوعها ، وطريق غير مباشر بدراسة الآثار التي خلفتها هذه الحوادث . فالمعلومات عن حادث زلزال مثلاً ، يمكن معرفتها عن طريق مباشر من بعض شهود العيان ، أو بطريق غير مباشر بملاحظة آثار التدمير التي خلفتها الهزة الأرضية ، أو بقراءة وصف كتابي سجله أحد الناس عنها بطريق المشاهدة أو بطريق الرواية والسماع ، وهذا هو ما ينطبق تماماً على حوادث التاريخ .

فالحوادث والأوصاف التي يسجلها الرحالة مثلاً تمتاز في أحوال كثيرة بإعطائها دقائق وتفصيل ، وبتصويرها لنواح من روح العصر ، وهو ما لا يتاح بسهولة للكاتب المتأخر . على أن وجود الكاتب في العصر الذي يسجل حوادثه لا يعني

* يجد القارئ فصولاً طيبة في نقد الأصول التاريخية في بعض المراجع مثل :

رستم ، أسد : مصطلح التاريخ . بيروت ، ١٩٣٩ . ص ١٥ - ١٣٠ .

Fling, F.M. : The Writing of History, An Introduction to Historical Method.

New Haven, Yale University Press, 1926. pp. 48-102.

Oman, Ch. : On the Writing of History. London, 1939. pp. 33-75.

Langlois Ch. and Seignobos, Ch. : Introduction to the Study of History,

trans. by G.B. Berry. London, 1912. pp. 63-190.

بدوي، عبد الرحمن : النقد التاريخي . يتضمن ترجمة كتاب لانجلوا وسينيوبوس عن الفرنسية بعنوان « المدخل إلى الدراسات التاريخية » ، وكذلك يتضمن ترجمة « نقد النص » لـ بول ماس ، وترجمة نصوص لكاتب ديكارت وبول فاليري في التاريخ . القاهرة ، ١٩٦٣ .

أنه يستطيع الإحاطة بجميع نواحيه ، بما يتيح له أن يكتب عنه الكتابة العلمية ، لعوامل الهوى والتحيز والخشية والرغبة في المنفعة ، ولعدم إمكان الإفصاح عن خفايا السياسة أو الشؤون العسكرية في وقتها ، حرصاً على مصلحة الدولة والشعب ، كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق .

فحوادث التاريخ تُعرف إذاً بصفة أساسية عن طريق غير مباشر ، بدراسة آثار الإنسان المتنوعة التي تُحفظ من الضياع . فالمؤرخ لا يرى الحوادث نفسها ، ولكنه يرى ويدرس آثارها . فآثار الإنسان المتنوعة هي نقطة البدء ، والحقيقة التاريخية هي الهدف الذي يتوخى المؤرخ الوصول إليه . وبين نقطة البدء والهدف يوجد طريق طويل معقد متشابك تعتوره المصاعب والعقبات والأخطاء ، التي تبعد الباحث عن الهدف وعن بلوغ الحقيقة . ولكن المؤرخ لا يجد غير هذا الطريق للوصول إلى غرضه . ودراسة الأصول التاريخية وتحليلها بأساليب مختلفة ، هي من أهم المراحل في طريقة البحث ، وهي عبارة عن ميدان نقد الأصول التاريخية .

وربما تكون دراسة آثار الإنسان من أبنية وتماثيل ومصنوعات مادية ملموسة ، أسهل من دراسة كتاباته المسجلة عن حوادث الماضي ، لوجود علاقة واضحة بين الآثار الماثلة أمام المؤرخ ، وبين أسباب وجودها ، وارتباط ذلك بحوادث التاريخ . ولكن الكتابات التي يدونها الإنسان عن حوادث تاريخية معينة هي أثر عقلي سيكولوجي وليست شيئاً بارزاً ملموساً . وهي لا تزيد عن كونها مجرد رمز أو تعبير عن أثر تلك الحوادث في ذهن مَنْ دونها . وبذلك تنحصر قيمة الآثار الكتابية في أنها عمليات سيكولوجية معقدة وصعبة التفسير ، لأن الإنسان نفسه ، على وجه العموم ، كائن معقد مركّب متضارب صعب الفهم . فلا ريب أن يكون الكثير من حوادثه وما يعبر عنها على غرارهِ .

وللوصول من الأصل التاريخي المكتوب إلى الحوادث ، ينبغي أن نتعقب سلسلة العوامل التي أدت إلى كتابته . ولكي يصل المؤرخ إلى الحوادث الأصلية لا بد من أن يُبجى في خياله الظروف التي أحاطت بكتاب الأصل التاريخي ، منذ أن شهد الوقائع ، وجمع معلوماته عنها ، حتى دونها في الأصل المكتوب والمائل

أمام المؤرخ . وينبغي على المؤرخ أن يلاحظ قبل البدء في نقد الأصل التاريخي الكتابي المخطوط هل هو في نفس الحالة التي كان عليها من قبل ؟ ألم يسبل ويتآكل ؟ ألم تُفقد بعض أجزائه أو تطمس بعض فقراته ؟ وذلك لكي يرمّمه بقدر المستطاع ، ويجعله أقوى على البقاء والحفظ .

وهناك عدة مراحل للنقد . فالنقد الظاهري (external criticism) يتعلق بعدة أمور ، مثل إثبات صحة الأصل التاريخي ، ونوع الخط والورق ، وتعيين شخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه . أما النقد الباطني (internal criticism) فيبحث في الحالات العقلية التي مرّ خلالها كاتب الأصل التاريخي ، ويحاول أن يتبين قصد الكاتب بما كتب ، وهل كان يعتقد صحة ما كتبه ، وهل توفرت المبررات التي جعلته يعتقد صحة ذلك ؟

وأساس النقد الحذر والشك في معلومات الأصل التاريخي ، ثم دراسته وفهمه واستخلاص الحقائق من ثناياه . وما أكثر ما يتكلم الناس عن ضرورة النقد ، ولكن كثيرين منهم لا يطبقونه عملياً ، لأنه ليس بالأمر السهل . وقد يكون الإنسان في حياته اليومية أميل إلى تصديق ما يصادف هوى في نفسه ، وأبعد عن تكذيب ما يصطدم بعواطفه ورغباته . وليس من المستطاع قبول أقوال الناس بنفس الثقة ، لاختلاف قيمهم وأغراضهم ونوازعهم . وأصحاب النفوس الزائفة يكذبون وينافقون ويغرّرون للوصول إلى أغراضهم ومطامعهم — أو ليس ذلك أدعى إلى الخداع والبعد عن الحقيقة السافرة ؟ فإذا كانت هذه هي الحال فيما يتعلق بالحاضر ، فما بالنابحواث الأمس ، والأمس البعيد ؟

ولقد استخدم كثير من المؤرخين في الزمن الماضي الأصول التاريخية دون نقد أو تمحيص ، إذ أنه أسهل على الإنسان أن يصدق بغير مناقشة ، ويوافق دون نقد . ولكنه من غير المستطاع للمؤرخ أن يصل إلى الحقيقة التاريخية ، إذا لم يُعمل النقد في كل ما يقع تحت يده من أنواع الأصول التاريخية ، وهو ما قد يستغرق زمناً ليس بالقليل . وليس هناك ما يحمل الباحث على العجلة والتسرع أو العمل فوق طاقته . ولهذا فقد سبق القول بأن الباحث الذي يرغب في كتابة التاريخ كتابة علمية ، ينبغي عليه أن يقصر عمله على مسألة تاريخية محددة ، لكي يظفر

ببحث علمي مبتكر أصيل بالنسبة لعلم التاريخ : والباحث في التاريخ ، كغيره من الباحثين في شتى فروع المعرفة ، إذا عرف بإخلاص قيمة البحث العلمي الخالص ، الذي يستوفي شروط البحث الصحيح ، فلن يرضى بغيره بديلاً في كل الأحوال والظروف .

وأول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هي إثبات صحتها ، لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفاً أو منتحلاً فلا يمكن الاعتماد عليه على وجه العموم . صحيح أن تزيف الأصول والوثائق صار اليوم أصعب منه في الماضي ، ولكن دوافع التزيف والدرس لا تزال قائمة ، كالأهواء والمطامع ، وحب الكسب ، والشهرة . والتزيف والانتحال يوجدان في كل أنواع الأصول والمصادر التاريخية .

فقد تُزيف الآثار المادية من أجل الكسب ، في أحوال كثيرة . ومن الأمثلة على ذلك ما حدث من وجود مجموعة من الأواني والأدوات الفخارية في أورشلیم في سنة ١٨٧٢ . وقد دل على وجودها سليم العربی الذي كان يعمل في خدمة بعض المنقبين عن الآثار في فلسطين ، واشترى بعضها متحف برلين . ولكن البحث العلمي أثبت أن هذه الآثار مزيفة ، وربما كان سليم نفسه هو صانعها بقصد الكسب * .

ومن الأمثلة على الكتابات المزيفة مجموعة من الخطابات والتواريخ والأشعار طبعت في إيطاليا بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ، باعتبار أنها قد كُتبت عن جزيرة سردينيا في الفترة بين القرنين الثامن والخامس عشر . ولقد أثار ظهور هذه المجموعة دهشة كبيرة في الأوساط العلمية ، لأنه كان مجهولاً وجود كتابات من هذا النوع في سردينيا في ذلك العهد . وبعد نشر هذا الكتاب ، وُضعت أصوله الخطية في مكتبة كالياري في سردينيا . وحدثت مناقشات طويلة بشأن هذه الكتابات . فعُرضت الأصول الخطية على أكاديمية العلوم في برلين لدراستها . وفحص بعض العلماء الخطوط التي كُتبت بها هذه الأصول ، وبحث آخرون الناحية اللغوية والأدبية ، وناقش غيرهم المعلومات التاريخية ، ووجدوا أن ما جاء بها لا يطابق ولا يشابه ما عُرف عن خطوط سردينيا وأدبها وتاريخها في أثناء تلك القرون .

فقرر العلماء أن هذه الآثار الكتابية مزيفة^(١) .

ومن هذا النوع نجد أيضاً « ملحق مذكرات باي » عمدة باريس وأول رئيس للجمعية الوطنية في حوادث الثورة الفرنسية ، واسم هذا الملحق (Supplément aux Mémoires de Bailly) . ونُشر لأول مرة في سنة ١٨٠٤ على أنه من وضع أحد أعضاء الجمعية التأسيسية في باريس دون تحديد اسم واضعه . وعندما أعيد طبع مذكرات باي في سنة ١٨٢٢ ، اعتبر هذا الملحق جزءاً من تأليف باي نفسه .

ولكن الدكتور فلنج أستاذ التاريخ الأوروبي بجامعة نبراسكا في الولايات المتحدة الأمريكية ، استطاع أن يكشف بالاشتراك مع بعض تلاميذه في الجامعة ، عن حقيقة هذا الملحق المنسوب إلى باي . ووجدوا بالمقارنة الدقيقة أن فقراته شديدة القرب في اللغة والأسلوب والمعلومات مما ورد في صحف « اليوان دى جور » و « الكورييه دى پروفنس » و « الريفوليسيون دى پارى » ، التي كانت تصدر في باريس في سنة ١٧٨٩^(٢) ، مع تغيير ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم في بعض الأحيان ، لكي يتفق ذلك مع مذكرات باي الأصلية . ولو أن جامع هذا الملحق قد أشار إلى المواضيع التي استقى منها مادته ، لكان ذلك عملاً نافعاً لمن لا يستطيع الوصول إلى أعداد تلك الصحف النادرة ، ولوفر على باي أن يُنسب إليه هذا الملحق الذي لم يكتبه . ويُعدّ هذا مثالا للانتحال ، وتحذيراً للباحثين بعدم قبول المصادر التاريخية بثقة عمياء^(٣) .

والملكة ماري أنطوانيت من الشخصيات التاريخية التي دُست عليها رسائل لم تكتبها . ولقد نُشرت مجموعات من رسائلها تحتوي على الصحيح والمزيف منها . ولجأ المزيفون إلى الاقتباس من رسائلها الصحيحة وتقليدها من حيث الخط والأسلوب ، وهذا مما يجعل عمل المؤرخ صعباً للتمييز بين الصحيح وبين المزيف من تلك الرسائل . ولقد نُشرت مجموعة من هذه الرسائل في باريس في سنة ١٨٥٨ ،

Fling: op. cit. p. 52.

(١)

Le Point du jour; Courrier de Provence; Les Révolutions de Paris.

(٢)

Fling: op. cit. pp 52-56.

(٣)